

مصر: اعتقال مدون وناشط بارز

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه يتعين على السلطات المصرية التوقف عن محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية جائرة، وذلك عقب اعتقال مدون وناشط مصري بارز.

إذ مثل علاء عبد الفتاح أمام النيابة العامة العسكرية الأحد، ولكنه رفض الإجابة على الأسئلة التي وجهت إليه بسبب معارضته محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية.

وأمر الادعاء بتوقيفه 15 يوماً على ذمة التحقيق. كما رفض الناشط بهاء صابر، الذي استجوب في الوقت نفسه، بالمثل أن يجيب على أسئلة المحكمة، وأفرج عنه بالكفالة.

وانتقد الرجلان حقيقة تولي جهات عسكرية التحقيق في مقتل ما لا يقل عن 27 شخصاً في 9 أكتوبر/تشرين الأول، عندما فرقت قوات عسكرية وشرطة الشغب عن طريق العنف احتجاجات أمام مبنى التلفزيون التابع للدولة في ماسبيرو. واندلعت المظاهرات بسبب هجمات على الأقلية المسيحية القبطية المصرية.

وتعليقاً على ما حدث، قال فيليب لوثر، نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، إن "الجيش المصري كان طرفاً في العنف الذي وقع إبان احتجاجات ماسبيرو، وهو الآن يتولى التحقيق فيما وقع من سفك للدماء".

"وهذا غير مقبول من قريب أو بعد ويثير تساؤلات خطيرة وجذرية حول استقلالية التحقيق وحيثيته."

"ويتعين على السلطات العسكرية المصرية أن تفسح المجال أمام تحقيق مستقل في أعمال القتل هذه إذا كانت جادة بشأن تقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة."

ووجهت إلى علاء عبد الفتاح وبهاء صابر تهماً التحريض على العنف ضد القوات المسلحة والاعتداء على عسكريين أثناء احتجاجات 9 أكتوبر/تشرين الأول. ويواجه علاء عبد الفتاح تهماً إضافية تتعلق بسرقة أسلحة.

ويعتقد أن ما لا يقل عن 28 مدنياً آخر قد اعتقلوا ووجه إليهم الاتهام بشأن المظاهرات. ويقال إن هناك أشخاصاً آخرين مطلوبون للاستجواب من قبل المدعين العامين العسكريين.

وقال فيليب لوثر: "ينبغي أن لا تستخدم المحاكم العسكرية أبداً لاستجواب المدنيين أو محاكمتهم. فمثل هذه المحاكم جائرة من أساسها، نظراً لأنها تحرم المتهمين من الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة".

وفي واقع الحال، تحرم المحاكم العسكرية في مصر المتهمين من حق الطعن والاستئناف باقتصارها حق الطعن على الجوانب القانونية الإجرائية دون الحق في مراجعة الوقائع والأدلة في القضايا.

ولم يبدِ "المجلس العسكري للقوات المسلحة" أي نية بعد في أن يخضع قوات الأمن للمحاسبة عن استخدامها المفرط للقوة ضد محتجي ماسبيرو. وعوضاً عن ذلك، يواصل إصراره على أن المتظاهرين يتحملون مسؤولية التحريض على العنف، كما قام بشن حملة ضد من ينتقدون الطريقة التي جرى التعامل بها مع المظاهرات.